وقتا لهم واجب ولما شاركهم في طلب القتال طائفتان اضريان جمعت الثلاثة بقولي

مثال

قال المسلمين من ثلاثة انواع البغاة وهو من ذكر والخوارج وهم قوم يكفرون بذنب كبيرة ويستحلون الجماعة وقطاع الطريق وهم طائفة يتصدون في المصر او غيره لاخذ مال او قتل او ارعاب مكابرة اعتمادا على الشوكة مع البعد عن الغوث فيقاتل الفريق

الاول مقبلا غير مولٍ اذا كان في داره غير متحرف لقتال ولا متحيز الى فئة ولا مختفيا تحت ذا يؤمنهم وكذا الفارق الثاني ان قاتلنا او خرج عن قبضتنا والا فلا يقاتلون

نعم ان نصر رئاسهم تعرضنا لهم حتى يزول الضرر وقولي او خرج عن قبضتنا من زيادتي ولا يوقف على خروجهم للنهي عن ذلك ولا يقاتل البغاة حتى يبعث اليهم الامام امينا وفاقا صحابا ليسألهم ما ينقمون فان ذكروا مظلمة او شبهة ازالها عنهم فان اصروا نصحهم ووعظهم فان اصروا دعاهم الى المناظرة فان لجبوا او عليوا او اصروا مكابرين اذنهم بالقتال فان استمروا قاتلهم ما رآه مصلحة فاذا انقضت الحرب وأمنت غائلتهم رد عليهم ما اخذ منهم كخيلهم وسلاحهم ولا يستعمل ذلك الا لضرورة

واخذ منهم ما اخذوه منا ولا يجب عليهم ضمان ما تلف من نفس ومال وجوبا لضرورة القتال كاهل العدل بخلاف ذلك في غير القتال او في لا لضرورة فيهما

مضمون على الاصح في الاتلاف وتعبيري بما ذكر اولى مما مر به وشرط في ذلك اي فيما ذكر من حكم البغاة والخوارج ان يكون لهم مطاع نا ويلا يا هل يلتزم طنا وشوكة اي قوة وهي لا تحصل الا بطاع وان لم يكن اماما لعدم والا اي وان انتفى شيء مما شرط فهم قطاع طريق وسيأتي حكمهم ويتبع قطاع الطريق بالقتال

حتى يتفرقوا ولا يذفف على جريحهم كما مر في نظيره كما

التفسير اي احكام الجهاد المتعلقة من سير النبي صلى الله عليه وسلم في غزواته والرجمة السابقة في حكم القتال بالجهاد ما اخذ حربي من معصوم هو اعم من قولهم ما يسلم ليشمل جعله مالكه قبل القسمة وبعدها وبعوض الامام في الاخيرة من من ظهر ذلك في نصيبه من بيت المال فان لم يكن فيه بقي اعاد القسمة

والماخوذ هو اعم من قولهم المال الماخوذ من اهل الحرب غير الوسرقة او وجد كاللقطة غنيمة نثر يلا لدخوله دراهم وتقدم في نفس

نحوله

متى له القتال لكن ان امكن التقاطه سلم وجب تعريفها وبعده يكون غنيمة

خمس الا السلب للقاتل لما مر بيان ذلك في باب قسم الغنيمة والفيء ويجوز لمن شهد الوقعة قبل القسمة الاكل من طعامها العام بدار الحرب وفي العود منها الى عمران غيرها كوادي اهل الذمة لخبر ابي داود والحاكم وقاله صحيح على شرط البخاري عن عبد الله بن ابي اوفى قال اصبنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاما فكان الرجل يجيء فيأخذ منه قدر كفايته ولان الحاجة في تلك الاماكن داعية اليه ويجوز علف البهائم تبنا وشعيرا ونحوها وذبح ما كوب لاكل لا الاخذ جلده وحمله سقاء او غيره ويجب رد جلده ان لم يؤكل معه وخرج بالاكل الركوب وذا للبس ونحوها وبالسعام ما تسلمه الجائع اليه كسكر وفاتيذ بلا ضمان لما مر

فان فضل منه بعد الوصول لعمران غيرها كعمران اهل الذمة شيء رد الى الغنيمة لزوال الحاجة وقولي لعمران غيرها اعم من قوله الى دار الاسلام ويحرم على من رجع الحصاد الانصراف عن القتال فان فعلوا عادوا مقبلين ان كانوا على ما رآه مصلحة

عن مائتين وواحد ضعفا لا يفان تكن متكدرا بالصابرة مع الظفر بالمعنى والا نة خمس معنى الاصراري لتصبروا مائتين وعليها يحمل قوله تعالى اذا لقيتم فئة فاثبتوا وخرج بمن لزمه الجهاد غيره كامرأة ورقيق والوقف مسلم مشركين فانه يجوز انصرافهم عنهما وان طلبهما وطلبا بطلبهما وبما بعده ما اذا لم تقاوم وان لم يزد على مثلينا فيجوز الانصراف كما يضعفا عن مائتين الا واحدا اعوزنا تعبيري بالطاقة اولى من تعبيره بهم زيادتهم على مثلينا الا متحرفا لقتال كان ينصرف ليكمن وتحيزا او ينصرف عن مضيق ليتسع العدو الى متسع سهل او متحيزا الى فئة يستنجد بها ولو بعيدة فيجوز انصرافه لقوله تعالى الا متحرفا لقتال او متحيزا الى فئة ويقتل كل كافر الا الرسل وصومن زاد في الجريان الصبية بعدم قتلهم والاسير بالاسر بقيد زدته بقولي ولم يقاتل للنهي في خبر الصحيحين عن قتل النساء والصبيان والخناق المجنون والخنثى ومن يحرق بها وقولي ومن يرق بالاسر اعم مما ذكر به ويجوز قتلهم بما يعم لا لحم مكلة كرميهم بمنجنيق ونار وارسال ماء عليهم ويحرق